المنحى التعليمي في كتاب (الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية) لأحمد بن محمد بن زيد العاتكي (ت٨٧٠هـ)

أ.م.د.نوفل علي مجيد الراوي *

تاريخ التقديم: ٢٠٠٧/٢/٢٧ تاريخ القبول: ٢٠٠٧/٤/١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مما لا شك فيه أنَّ قواعد اللغة العربية في أول أمرها لم تكن صعبة الجريان على ألسنة المتكلمين بها من جهة الالتزام بإظهار الحركات الإعرابية الدقيقة من ضم وفتح وكسر وسكون على أواخر الكلم، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والفعل المسبوق بجازم مجزوم، والاسم المسبوق بجار مجرور، أي كانت تجري على ألسنتهم (سليقة)،وإن كانت ثمة خلافات لهجية أحيانا بين القبائل العربية في عدد من الأمور، ولكن بعد ظهور الإسلام وامتداده إلى خارج جزيرة العرب ودخول أقوام غير عربية اللسان (أعجمية) في الإسلام فشا اللحن، وفشوه يعني بالضرورة الإخلال في نطق الألفاظ القرآنية والإخلال في فهم النص القرآني، فرب حركة إعرابية أو غير إعرابية (بنائية) تغير معنى آية بكاملها وكمالها، لذلك كان هذا المنطلق الأساسي لوضع اللبنات الأولى للنحو العربي[١]،ومن ثم ظهرت مؤلفات جليلة في هذا العلم أكبرها كتاب: (الكتاب) لإمام النحويين سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وعدَّ كتابه هذا (قرآن النحو)، وظهر بعد ذلك كتاب: (المقتضب) لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٠ هـ)، و: (الأصول في النحو) لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وكانت هذه المطولات عملاقة فذة، ولصعوبتها ظهرت دعوات لتيسير النحو العربي و تسهيله [٢].

* قسم اللغة العربية / كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(١) ينظر: المدارس النحوية ــ د. خديجة الحديثي، بغداد، ١٤٠٦ هـ /١٩٨٦م، ص: ٦٥.

(٢) ينظر: النحو التعليمي في التراث العربي ــ د. محمد إبراهيم عبادة، مصر،ص: ١٤٥.

وحري بنا هنا أن نميز بين نوعين من المؤلفات النحوية، الأولى ذات طابع علمي يمكن ان نسميها بـ: (الكتب العلمية)، وهي كتب مؤلفة للمتخصصين، مثل كتاب سيبويه وكتابي المبرد وابن السراج، وتتميز هذه الكتب بأنها " من الكتب المتعمقة في دقائق النحو، حتى تشمل الشاذ والنادر من كلام العرب، فضلاً عن تميزها بالنظرة الكلية إلى القواعد النحوية، وبدقة الملاحظة واستقراء الجزئيات وصولا إلى الحكم الكلي، ودقة التعبير، والإفادة من العلوم الأخرى، كما تتميز بالغموض وعدم استقرار المصطلح، وكثرة إيراد الشواهد وتوجيهها وتأويلها بالشاذ أو النادر وإطلاق الضرورة الشعرية على بعضها "[1].

والأخرى مؤلفات ذات طابع علمي تعليمي، وهذه الكتب تنحو إلى السهولة والاختصار، وهي ذات عناية تعليمية هدفها تقويم اللسان، وتميزت أيضاً بعرض الضروريات من المسائل النحوية، وبعبارة واضحة ودقيقة، تقربها إلى نفوس الناشئة بهدف التعليم،وعصمة اللسان من الخطأ، وبأنها من المختصرات التي تتجنب الإطالة ولا تتوخى التوسع والتعمق في ذكر القواعد النحوية ودرسها، كما أنها تستعين على إيضاح المباحث النحوية بكثير من الأمثلة، وقليل من الشواهد، لكونها تتجنب في الغالب ذكر الشاذ[2]،نعم إنها تبتعد كثيرا عن إيراد الشواهد التي فيها شذوذ، لكن هذا ليس مدعاة إلى الإقلال من الشواهد التي تخلو من الشاذ والنادر، فضلا عن ذلك أن الكتب التعليمية تذكر الشواهد الشاذة لإطلاع المتعلمين عليها وبيان وجه الشاذ أو النادر فيها من نحو ما نجده في كتاب العاتكي (ت ٨٧٠ هـ) الذي ندرس فيه منحاه التعليمي فقد كانت وفرة شواهده لافتة للانتباه مما دعاني إلى إقامة هذه الدراسة، فضلا عن ذلك إشارة المؤلف نفسه إلى غايته التعليمية، فقد قال في خاتمة كتابه: (الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية) ما نصه: ((فهذا آخر ما يسره الله تعالى، وعلى وفق من شرح

(١) اللمع في العربية ــ ابن جني، مقدمة المحقق ــ حامد المؤمن، النجف، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م،ص: ٢٤ــ٢٥، والدرس النحوي في الكتب التعليمية إبان القرن الرابع منهجه و تطبيقاته ــ معن عبد القادر بشير، أطروحة دكتوراه، بإشراف د. عماد عبد يحيى، جامعة الموصل / كلية الآداب / قسم اللغة العربية، سنة: ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ص: ٨ــ٩.

(٢) ينظر اللمع في العربية، مقدمة المحقق، ص: ٢٦،والدرس النحوي، ص: ٩.

(الشذرة الذهبية)[١]،والله المسؤول أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله منا إنه هو السميع العليم، وأن ييسره للتعلُّم والتعليم،وأن ينفع بـه المسلمين من أهل الفضل والتكريم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)) [٢].

وحسبي في هذه الدراسة أن أعرض منهج المؤلف، وطريقة عرضه للقواعد النحوية عرضاً تعليميا، ولا يتم ذلك إلا من إقامة الدراسة على مجموعة من المباحث التي تتفرع منها مجموعة من الموضوعات تطول أو تقصر أحيانا على وفق ما يقتضيه كل موضوع ، ولكوني ملزماً بعدد معين من الصفحات لذا سألتزم بالاختصار وذكر مثال واحد أو مثالين على وفق مقتضيات الضرورة المفروض علينا الإشارة إليها والتنبيه عليها.

١ – أصول الاستدلال النحوي:

أولا ـ السماع:

ونقصد به هنا النصوص المدونة؛ لأن مصطلح (سماع) عام يشمل النصوص المدونة والرواية، ويعرف السماع بأنه: " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذن ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم كالجزم بـ: (لن) والنصب بـ: (لم). . . "[٣].

ويشمل السماع: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، وأمثال العرب وأقوالهم ، والشعر العربي.

وقبل الشروع بتحليل مضمون كل مسموع من هذه المسموعات أضع بين يدي القارئ ثبتاً يستبين به كثرة شواهد المؤلف التي تعطي انطباعا أوليا عن المنحى التعليمي الذي سلكه المؤلف ليقرب فهم هذا العلم على المتعلم، ويجعل معرفة القاعدة النحوية سهلة الحفظ ميسورة .

---

(١) في علم العربية، وهو كتاب مختصر في النحو وضعه أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) للمبتدئين، ينظر مقدمة محقق كتاب (الفضة المضية)، ص: ٢٦.

(٢) ص: ٤٩٤ــ٤٩٥.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو ــ أبو البركات بن الأنباري، دمشق، ١٩٧٥م،ص: ٨١ــ٨٢.

التسلسل	نوع الشاهد	عدد النصوص
١.	القرآن الكريم	١١٢٥
٢.	القراءات القرآنية	١٠٧
٣.	الحديث النبوي	١١٢
٤.	أقوال الصحابة	٤٤
٥.	الأمثال العربية	١١
٦.	الأقوال المنثورة	١٨
٧.	الشعر العربي	٤٢٨

١ـ **القرآن الكريم:** وهو من المتواتر الذي يفيد العلم القطعي من بين أدلة النحو الأخرى،وهذا يؤكد حجية (القرآن الكريم) وصلاحيته للأخذ المطلق منه، وقد وعى العاتكي (ت ٨٧٠ هـ) هذا الأمر فأكثر من استشهاده به حتى بلغ عدد شواهده منه على وفق الثبت المذكور آنفا (١١٢٥) شاهدا، فلم تخل صفحة من صفحات كتابه من شاهد قرآني، ومن الملاحظ أن العاتكي كان يقدم هذا الشاهد على الشواهد الأخرى من نحو ما نجده في تقديمه للشاهد القرآني على الحديث النبوي والشعر العربي في حديثه على (ما) الداخلة على الأحرف المشبهة بالفعل (إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَ) قال: ((إذا زيدت (ما) بعد شيء من هذه الحروف الستة أبطلت عملها ولهذا تسمى (الكافة)، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾[١] وقول النبي ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات) [٢]،وتسمى (المهيئة)؛ لأنها هيأته للدخول على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ** ﴾[٣]، ﴿**كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ** ﴾[٤] ومنه قوله:

(١) سورة الكهف ــ ١١٠.
(٢) صحيح البخاري، بيروت،١٩٨٦م،١/٥.
(٣) سورة الأحزاب ـــ ٣٣.
(٤) سورة الأنفال ـــ ٦.

فو الله ما فارقتكم قلياً لكم ولكنما يقضى فسوف يكون[١]

ولكن يحتمل أن تكون (ما) في هذا البيت موصولة بمعنى (الذي)؛ ولهذا دخلت الفاء في خبرها والله اعلم))[٢].

ونجد المؤلف أحيانا لا يكتفي بذكر شاهد واحد بل يعمد إلى ذكر شاهدين أو ثلاثة شواهد أو أكثر، من ذلك ما نجده في كلامه على الخبر والإنشاء، قال: ((وقد يأتي الكلام لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، نحو قوله تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[٣]،وقوله تعالى: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ** ﴾[٤]،وقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً** ﴾[٥]،وقوله >تعالى: ﴿ **وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ**﴾[٦]،وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة رضي الله عنهم، والتابعون لهم بإحسان رحمهم الله تعالى)) [٧].

ومن الملاحظ على شواهد العاتكي القرآنية أنه عمد إلى ذكر اسم السورة التي يستشهد بآية من آياتها وذلك عندما يكون للآية المستشهد بها مثيل لها في سورة أخرى[٨] من ذلك ما قاله في حديثه على جواز حذف نون مضارع كان: ((ومما اختصت به (كان) أن لام مضارعها يجوز حذفها إذا دخل عليه جازم،نحو: ﴿ **وَلَا تَكُ**

(١) نسبه ياقوت الحموي في كتابه: معجم البلدان، بيروت،١٣٧٦هـ/١٩٧٥م، ٣٧٩/١، إلى أبي مطاع بن حمدان،و ينظر الهامش التاسع لمحقق كتاب: الفضة المضية، د. هزاع سعيد المرشد.

(٢) ص: ١٢٥ــ١٢٦.

(٣) سورة البقرة ـــ ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة ــ ٢٣٣.

(٥) سورة البقرة ــ١٣٤.

(٦) سورة الطلاق ــ ٤.

(٧) ص: ١٣.

(٨) ينظر ص: ١٢٨، و٢١٣.

﴿ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ في آخر النحل[١] لا في النمل))[٢]؛ لأن ما في سورة (النمل) ﴿ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [٣] بإثبات النون فلا حجة للاستشهاد بها ومن ثم كان ذكر اسم السورة في مثل هذا الموضع ضروريا لرفع اللبس الحاصل بين السورتين.

ويمكن أن تفسر هذه الكثرة من الشواهد القرآنية على وفق أحد الأسباب الآتية أو وفقها مجتمعة [٤]:

١ــ توقع المؤلف أن القرآن محفوظ في صدور المتعلمين، فيقع في نفوسهم موقعا حسنا؛ لأنه اعتمد على ما وعت صدورهم ولصق بنفوسهم وحبب إلى قلوبهم.

٢ــ الاستشهاد بالقرآن الكريم يساعد المتعلمين على فهم القرآن فيكون ذلك بمنزلة التطبيق، وتكوين القدرة على التحليل النحوي.

٣ــ حرص المصنف على أن يقدم الأساليب الفصيحة العالية.

فهذا بحق يعد منهجا أسمى في نحو القرآن، لأن القرآن مبرأ من الضرورات والشذوذ التي احتفل بها الشعر العربي، وامتلأ بها غريب اللغة[٥]، و" نحو العربية يجب أن يؤخذ من القرآن، فيخضع النحو لضوابط القرآن ودقائقه؛ لأن ما ورد في القرآن هو الأصح، وهو القاعدة، وما خالفه فهو شاذ وهو الاستثناء "[٦].

---

(١) ـــ ١٢٧.

(٢) ص: ٩٧.

(٣) ـــ ٧٠.

(٤) ينظر: النحو التعليمي،: ٩٠، والدرس النحوي، ص: ١٧.

(٥) نحو التجديد في دراسة الدكتور الجواري ــ د. محمد حسين علي الصغير،بغداد، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م،ص: ٧٢.

(٦) ينظر: نحو القرآن ــ أحمد عبد الستار الجواري، بغداد،١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص: ٨، وجهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره ــ د. نعمة رحيم العزاوي، بحث منشور في مجلة (الضاد)،ج٢،١٤٠٩ هـ/١٩٨٩م، ص: ٩٩.

٢ـ القراءات القرآنيـة: وهي: " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف و تثقيل وغيرها "[١]، وقد جرى الاتفاق على حجية القراءات القرآنية في علم اللغة العربية متواترها وشاذها، ولو خالفت قياسا شائعا، ويؤخذ بالوارد فيها بعينه؛ لأنها أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من كلام غير القرآن[٢]،ومع هذا فقد تعسف النحويون في موقفهم من القراءات القرآنية، وذلك برد بعضها، والموازنة بين قراءة وقراءة أخرى، أما العاتكي فقد أكثرَ من شاهد (القراءات القرآنية) إذ بلغت لديه كما مثبت في جدول الشواهد (١٠٧) شواهد، سواء أكانت متواترة أم غير متواترة،، وهذا يؤكد المنحى التعليمي الذي نهجه المؤلف في كتابه، فالمؤلف لم يكن من غرضه عرض القواعد النحوية كأنها توابيت بل قدمها على أنها قواعد حية تتفاعل مع واقع اللغة قديمها وحديثها، فقدم القواعد النحوية مع قواعد القراءة القرآنية أصولها ووجوه أدائها وتوجيهاتها الإعرابية، من نحو ما نجده في كلامه على نواصب الفعل المضارع،قال: ((أما (أن) فهي أم الباب؛ لأنها تعمل مذكورة ومقدرة ــ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، وإنما تنصب إذا كانت أصلية، أما إذا كانت مخففة من الثقيلة فلا تنصب، نحو قوله تعالى: ﴿**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى**﴾[٣]وقد تقدم تقرير ذلك في باب (إنَّ) وأخواتها، وهذه الناصبة هي بفتح الهمزة وتخفيف النون، نحو قوله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[٤]،و﴿ **وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ** ﴾[٥]،وهي حرف مصدري تسبك هي وما بعدها من فعل وشبهه بالمصدر، نحو ما تقدم مثاله،تقديره: لمن أراد إتمام الرضاعة، والذي أطمع في مغفرته، فإن وقعت بعد فعل دال على الظن كـ: (حسب و زعم وظنَّ) ونحوها

---

(١) البرهان في علوم القرآن ــ الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢،مصر، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م،٣١٨/١.

(٢) ينظر: في أصول النحو ــ سعيد الأفغاني، ط٣،دمشق،١٣٨٣هـ/١٩٦٤م،ص: ٢٩.

(٣) سورة المزمل ـــ ٢٠.

(٤) سورة البقرة ـــ ٢٣٣.

(٥) سورة الشعراء ـــ ٨٢.

جاز أن تجعل مصدرية ناصبة، وأن تجعل مخففة من الثقيلة فلا تنصب، ويكون الفعل بعدها مرفوعا، وبهما قريء في المتواتر: ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾[١] بنصب (تكون) ورفعها[٢]،ويترجح النصب عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولذلك أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿ **أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا** ﴾[٣]، و(يتركوا) من الأمثلة الخمسة،ونصبها بحذف النون، وبعضهم أهمل (أن) حملا على (ما) المصدرية كقراءة ابن محيصن ﴿**أن يُتِمَّ**﴾[٤]بالرفع[٥]، والله اعلم))[٦].

ومن القراءات الشاذة التي استشهد بها ما ذكره في كلامه على (إذن) الناصبة للفعل المضارع قال: ((فهي حرف جواب وجزاء،كقولك لمن قال لك: إني أريد أن أزورك، إذن أُكرمَك،وشرطوا لعملها ثلاثة شروط، أحدها: أن يكون الفعل الذي بعدها معناه الاستقبال كما مثل، فلو كان بمعنى الحال لم تنصب، نحو قولك لمن قال لك: انا احبك، إذن أُصَدقُكَ، الثاني: أن تكون مصدرة كما مثل، فإن كانت حشوا لم تعمل، كقول الشاعر[٧]:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

---

(١) سورة المائدة ـــ ٧١.

(٢) قرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع النون، وقرأها باقي السبعة بنصب النون،ينظر السبعة في القراءات ـ ابن مجاهد، تحقيق ـ د. شوقي ضيف، ط٢، القاهرة،١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م،ص: ١٤٧، والتيسير في القراءات السبع ـ أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه ـ أوتوبرتزل،استنبول،١٩٣٠م،ص: ١٠٠،ومعجم القراءات القرآنية ـ د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم،ط٢،الكويت، ١٤١٣هـ/١٩٨٨م، ٢/٢٣١.

(٣) سورة العنكبوت ـــ ٢.

(٤) سورة البقرة ـــ ٢٣٣.

(٥) نسبت في البحر المحيط ـ أبو حيان الأندلسي، الرياض، ١٩٧٠م،٢/٢١٣،إلى مجاهد، وفي معجم القراءات القرآنية، ١/١٧٧، منسوبة إلى مجاهد أيضاً،وذكر في الهامش: ((ونسبها آخرون إلى ابن محيصن)).

(٦) ص: ٢٢٥ـ٢٢٦.

(٧) كثير عزة، ديوانه،بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧١م،ص: ٣٠٥.

فإن تقدمها عاطف كالواو أو الفاء جاز إلغاؤها وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً** ﴾ [١]، ﴿**فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً** ﴾ [٢]وجاز إعمالها وقد قريء شاذا (يلبثوا)[٣]و(يؤتوا)[٤]بحذف النون علامة النصب؛ لأنها من الأمثلة الخمسة، الشرط الثالث أن يتصل بها الفعل كما مثل))[٥].

ولم يكن العاتكي يستشهد بالقراءات القرآنية فحسب بل كان يوجهها وأحيانا يتخذ موقفاً منها،من نحو ما نجده في حديثه على إعراب اسم الزمان وبنائه قال: ((يجوز في اسم الزمان المحمول على (إذ) و(إذا) الإعراب على الأصل والبناء حملا عليها، فإن كان ما وليه فعلا مبنيا، فالبناء أرجح للتناسب كما في حديث الإسراء: (أنَّ النبي ﷺ حدثهم عن **ليلةَ** أسري به)[٦]فإنَّ بعد (ليلة) فعل مبني، فالبناء على الفتح أرجح، ويجوز الإعراب: فنقول عن ليلةِ بالجر. . . وإن كان ما وليه فعلا معربا أو جملة إسمية فالإعراب أرجح،وبه قرأ الأكثرون: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾[٧] برفع (يوم)، وقرأ نافع بالفتح[٨]على البناء. . .))[٩].

ومن الملاحظ في هذا النوع من الشواهد التي حفل بها كتاب العاتكي أن أغلبها كانت من القراءات المتواترة، وأقلها من القراءات الشاذة، التي يذكرها في معرض الشاذ أو النادر أو المرجوح في القاعدة النحوية، فعدم استشهاده بالقراءات الشاذة قياسا

---

(١) سورة الإسراء ـــ ٧٦.

(٢) سورة النساء ـــ ٥٣.

(٣) قرأ بها أُبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ينظر: البحر المحيط، ٦٦/٦،ومعجم القراءات القرآنية،٣٣٤/٣.

(٤) قرأ بها عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود،ينظر: البحر المحيط، ٢٧٣/٣،ومعجم القراءات القرآنية،١٣٩/٢.

(٥) ص: ٢٢٩ــ٢٣٠.

(٦) ينظر: صحيح البخاري، ١٩/٣.

(٧) سورة المائدة ـــ ١١٩.

(٨) ينظر: السبعة، ص: ٢٥٠، والتيسير،ص: ١٠١، ومعجم القراءات القرآنية، ٢٥١/٢.

(٩) ص: ٣٠١ــ ٣٠٢.

بالقراءات المتواترة جاء منسجما مع المنهج التعليمي الـذي يتطلـب القاعـدة العامـة والمطردة، لا القواعد الفرعية والكثيرة[١].

٣ ـ الحديث النبـوي: قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربـي قـضية قديمة حديثة، وكان السيوطي (ت٩١١ هـ) قد اشبع هذه القضية درسا وتحلـيلاً أكثـر من مرة، كما نرى في كتابه: (الاقتراح في علم أصول النحو)، و: (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد)، الذي عرف بعنوانه الآخر: (عقود الزبرجد في إعـراب الحـديث النبوي)، وكان قد عقد لنا مدخلا صور لنا فيه تأريخ القضية المذكورة ومشكلاتها بمـا لا مزيد عليه، فضلا عن الدراسات التي قدمها المحدثون في هذه القضية[٢]،أما العاتكي فقد أولى هذا النوع من الشواهد عناية فائقة فقد بلغت عدد شواهده منه (١١٢) شـاهداً، و(٤٤) شاهداً حديثياً مأثورا عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فوفرة هذه الشواهد تدفعنا إلى القول وبلا حرج أنَّ العاتكيَّ يعد من المؤسسين لما يسمى اليوم بـ: (نحو الحديث النبوي)، ومن الملاحظ أن أغلب شواهد المصنف الحديثية كانت من كتب الصحاح المعتد بها عند أهل السنة والجماعة في الاحتجاج واستنباط الأحكام التشريعية، فضلا عن ذلك استشهاده بالأحاديث القدسية التي رواها الرسول ﷺ عن ربه من ذلك ما ذكره في كلامه عن المواضع التي يجب فيها إضمار (أن) الناصبة للفعـل المـضارع، قال: ((. . . ومما يجب فيه إضمار (أن) وهو بعد الفاء الواقعة جوابا لنفـي محـض، نحو قوله تعالى: ﴿**لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾ [٣]،ومثله: ما تأتينا فتحـدثنا، أو طلـب محض وهو: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحـضيض والتمنـي. . . فالاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا**﴾ [٤]،وفـي الحـديث

(١) ينظر الدرس النحوي، ص: ٢١.

(٢) ينظر: الشاهد النحوي في كتاب ابن هشام الأنصاري تخليص الشواهد وتلخيص الفوائـد دراسـة تأصيلية تحليلية ــ أسمر حسين أحمد، بإشراف د. عبد الوهاب محمد علـي العـدواني، جامعـة الموصل / كلية الآداب / قسم اللغة العربية، سنة: ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م، ص: ٦٥.

(٣) سورة فاطر ـــ ٣٦.

(٤) سورة الأعراف ـــ ٥٣.

الإلهي: (مَن يدعوني فأستجيب له مَن يستغفرني فاغفر له مَن يسألني فأعطيه)[١]،ومثله: أقام زيد فأُكْرِمَهُ))[٢].

فما ذكرناه آنفا لا يعني أن المؤلف لم يستشهد بأحاديث ضعيفة؛ لكنها كانت قليلة، من ذلك ما ورد في كلامه على المستثنى بـ: (ليس) و (لا يكون)،قال: ((وأما المستثنى بـ: (ليس، و لا يكون) فمنصوب أبدا، نحو جاء القوم ليس زيداً، ولا يكون عمراً، وما جاء القوم ليس زيداً ولا يكون عمراً، والمنصوب بعدهما خبر لهما واسمهما ضمير مستكن فيهما، تقديره: ليس الجائي أو ليس بعضهم زيداً، وفي الحديث عن النبي ﷺ: (ما أنهر الدمَ وذكر اسم الله عليه فكل ليس السِّنَّ والظُفرَ)[٣]، وفي حديث آخر: (يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب)[٤]))[٥]، فالحديث الأول صحيح ذكره البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه،أما الحديث الثاني فضعيف وكان الشيخ ناصر الدين الألباني قد ذكره في كتابه: (ضعيف الجامع الصغير وزيادته).

ومن أمثلة تمسك المؤلف بهذا الاستشهاد عدم اكتفائه بالشاهد الواحد في الموضع الواحد أحيانا،من نحو ما نجده في حديثه عن معاني(لو) وكان قد ذكر لها عدة معان منها التقليل فقال: ((الرابع أن تكون للتقليل نحو قول النبي ﷺ: (تصدقوا ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ)[٦]، (تصدقوا ولو بشق تمرة)[٧]،و(التمس ولو خاتما من حديد)[٨]، (ولو

---

(١) ينظر: صحيح مسلم، تحقيق – محمد فؤاد عبد الباقي،بيروت، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م،٥٢١/١،وموسوعة الأحاديث القدسية الصحيحة والضعيفة – يوسف الحاج أحمد، دمشق،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص: ٣٥٣.

(٢) ص: ٢٣٦.

(٣) ينظر: صحيح البخاري، ٣/ ٣٠٩، وصحيح مسلم، ١٥٥٨/٣.

(٤) ينظر: ضعيف السلسلة الضعيفة – الألباني،الرياض،٢١٦/٧.

(٥) ص: ٢١٧.

(٦) ينظر: صحيح بن حبان، تحقيق – شعيب الأرنؤوطي،ط٢،بيروت،١٤١٤هـ/١٩٩٣م،١٦٧/٨ ومسند أحمد بن حنبل،مصر، د. ت،٧٠/٤.

(٧) ينظر: مسند أحمد بن حنبل، ٢٥٦/٤.

(٨) ينظر: صحيح البخاري، ٢٤١/٣، وصحيح مسلم، ١٠٤٠/٢.

أَن تُفْرَغَ من دلوك في إناء المستسقي)[١](ولو أن تعطى صلة الحبل وسع النعل)[٢](ولو أن تلقى أخاك بوجه ومن طلْقٍ)[٣] وما أشبه ذلك، والله اعلم))[٤].

ومن أمثلة المأثور الذي استشهد به ما قاله في حديثه على معاني حرف الجر (الباء) فبعد أن ذكر ثمانية معانٍ له قال: ((التاسع: البدل، كقول كعب بن مالك ــ رضي الله عنه: (ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة) [٥]،وقول الآخر: (أنَّ لي بها حمر النَّعَم)[٦]))[٧].

إذا فليس أدل من ذلك على الروح التعليمية التي امتاز بها كتاب (الفضة المضية) الذي أسس فيه المؤلف القاعدة النحوية على هدي القرآن الكريم وسنة نبيه المختار، وهو بصنيعه هذا يكون قد خالف سنة من تقدمه من النحويين الذين اعترضوا لسبب من الأسباب على الاستشهاد بالحديث النبوي وكأنه ليس كلاما نثريا غير خاضع للضرورة التي امتلأ بها الشعر العربي، وليس كونه ورواته من عصر الاحتجاج، فضلا عن أن قائله أفصح من نطق الضاد، وبذلك يكون المؤلف قد عمل على تيسير النحو وتسهيله وإخراجه من الدائرة الضيقة التي حبس النحويون أنفسهم فيها.

٤ ـ الأمثال العربية والأقوال المنثورة: بدءًا نشير إلى أنَّنا قدمنا هذا النوع من المسموع على (الشعر)؛ لكون الأصل في الكلام النثر الذي لا يخضع لسلطة الوزن والقافية التي ترقى بالكلام إلى الإبداع، ومن الملاحظ أن نسبة هذه الشواهد قياسا بالشواهد الأخرى قليلة، فقد بلغت لديه (١٨) قولا، ونعني بأقوال العرب: الأقوال التي ترددت على السنة النحويين وغدت وكأنها أمثال قلما يخلو منها كتاب نحوي من ذلك

(١) ينظر: مسند أحمد، ٤٨٣/٣، وسنن النسائي الكبرى، تحقيق ــ عبد الغفار سليمان البنداري،وسيد كسروي حسن،بيروت،١٤١١هـم١٩٩١م، ٤٨٦/٥.

(٢) ينظر: مسند احمد، ٤٨٣/٣.

(٣) ينظر: صحيح مسلم، ٤/ ٢٠٢٦.

(٤) ص: ٣٤٢.

(٥) ينظر: صحيح البخاري، ١٠/٣.

(٦) ينظر: مسند أحمد، ٢٤١/٥،والقول للصحابي الجليل ــ معاذ بن جبل ﷺ.

(٧) ص: ٢٦٩.

(أكلوني البراغيث)[١]، و(عسى الغوير أبؤسا)[٢]، و(لا تأكل السمكة وتشرب اللبن)[٣]. . .والأمثال العربية التي لها حظوة كبيرة عند النحويين في التدليل على المسائل أو لتصحيح مذاهب النحويين وعلماء اللغة، وهي المعنية بمصطلح (النقل) بين أدلة الصناعة النحوية التي ندرسها في هذا المبحث، فمن أمثلة تلك الأقوال المنثورة التي استشهد بها العاتكي ما ذكره في معرض كلامه على المواضع التي لا يجوز فيها حذف حرف النداء قال: ((والرابع اسم الجنس غير المعين، نحو قول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي. .)) [٤]ومن أمثلة استشهاده بالأمثال العربية التي بلغت لديه (١١) مثلاً عربياً ما قاله في كلامه على أفعل التفضيل: ((فنقول فيما استكمل الشروط [أي شروط صياغة أفعل التفضيل منه]: زيد أفضل من عمرو، وأعلم منه، وأحسن منه، وأكرم منه، كما تقول ما أفضله وما أعلمه وما أحسنه وما أكرمه، ولذلك حكم بندور قولهم: (هو ألصُّ من شظاظٍ)[٥]؛ لأنَّهم بنوه من (لص). . . وقولهم: (هو أشغل من ذات النحيين)[٦]؛ لأنه من (شُغِلَ) مبني للمفعول. . .))[٧].

٥ ــ **الشعر العربي:** هو الكلام المنظوم المحكوم بالوزن والقافية، أما المسموع الذي نقصده هنا بالدرس فهو الشعر الذي ينتسب إلى القبائل العربية الموثوق بفصاحتها قبل بعثة الرسول ﷺ وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الالسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين. أما العاتكي فقد خرج عن هذا المألوف لاستشهاده بأشعار المولدين أيضا من

(١) ص: ٦٥.
(٢) ص: ١٠٠.
(٣) ص: ٢٨٣.
(٤) ص: ١٥٤.
(٥) ينظر: جمهرة الأمثال ــ أبو هلال العسكري،تحقيق ــ محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش،ط٢،بيروت،١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م،٢/٨٠، ومجمع الأمثال ــ الميداني،تحقيق ــ محمد محيي الدين عبد الحميد ،بيروت، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م،٢/٢٥٧.
(٦) ينظر: جمهرة الأمثال، ١/٥٦٤، ومجمع الأمثال، ١/٣٧٦.
(٧) ص: ٣٨٨ــ٣٨٩.

مثل: (أبي العتاهية، وأبي فراس الحمداني، والشافعي. . .)[١]وولعه بالشعر دفعه إلى الاستشهاد به في (٤٢٨) موضعاً فلا يجد القاريء موضوعا من الموضوعات النحوية أو مسألة من مسائله إلا ولها أكثر من شاهد شعري، لكن الملاحظ على أغلب شواهده الشعرية أنها جاءت غير منسوبة إلى قائليها، وقليل منها جاء منسوباً فمن هؤلاء الذين ذكرهم (أم عقيل، والفرزدق،وسواد بن قارب،وأحمد بن حنبل،و الشافعي،و حسان بن ثابت،و معاوية،. . .)[٢]،ونادرا ما يذكر البيت السابق واللاحق للبيت الشعري الذي يستشهد به من ذلك ما ورد في حديثه على معاني حرف الجر (ربَّ) فقال: ((إنها تارة تفيد التكثير. . . وتارة تفيد التقليل، نحو قولهم: ربما جاد البخيل، وربما صدق الكذوب، وربما أقدم الجبان، ومنه قول الشاعر[٣]:

ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يلده أبوان
وذي شامةٍ غراءَ في حُرِّ وجههِ مجللةٍ لا تنقضي لأوان
ويكملُ في تسعٍ وخمسٍ شبابُهُ ويَهرمُ في سبعٍ معاً وثمان

أراد عيسى و آدم عليهما الصلاة السلام،وقوله وذي ولد، أي: ورب ذي ولد، وكذلك قوله: وذي شامة، أي: ورب ذي شامة: أراد القمر، يعني أنه يكمل نوره وجرمه ليلة أربع عشرة،ويأخذ في النقص ليلة خمس عشرة))[٤].

وكثيرا ما يذكر البيت كله[٥]،وقد يكتفي بذكر صدر البيت[٦]، أو عجزه[٧]، وأحيانا يذكر قطعة من التي عليها مدار الشاهد من ذلك ما جاء في حديثه على العامل في رفع الفاعل قال: ((ثم إن الفاعل تارة يرفعه الفعل كما مثل، وتارة يرفعه ما يشبه الفعل

(١) ينظر: ص: ١١٣، و١٣٣.
(٢) ينظر: ص: ٩٤، و١٠٧، و١٠٩، و١١٣، و١٤٠، و٢١٧، و٣١٦.
(٣) هو رجل من أزد السراة، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ــ عبد القادر بن عمر البغدادي،تحقيق ــ عبد السلام محمد هارون، ط٢،القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ٢/٣٨١ــ٣٨٢.
(٤) ص: ٢٥١ــ٢٥٢.
(٥) ينظر على سبيل المثال: ص: ١٢، و٢٢، و ٥٥، و ٥٦، و ٧٥. . . .
(٦) ينظر على سبيل المثال: ص: ٢٥، و ١٠٣، و ١٧٧، و ٢٤٥، و ٢٤٦. . . .
(٧) ينظر على سبيل المثال: ص: ٢٢٨، و ٢٥١، و ٢٥٤. . .

كاسم الفاعل، نحو: زيد قائم أبوه ومنطلق أخوه، وتارة يرفعه الصفة المشبهة نحو: زيد حسنٌ وجهه وطاهرٌ قلبه،وتارة يرفعه المصدر، نحو: عجبت من تطليق هند زوجها ومن شرب العسل زيد، وتارة يرفعه أفعل التفضيل،نحو: مررت بالأفضل أبوه، وتارة يرفعه اسم الفعل، نحو

. . . . . هيهاتَ العقيقُ. . . . . .
. . . . . [١]

وشتانَ زيدٌ وعمرٌو)) [٢].

ولم تخل مسموعاته من ذكر النظم التعليمي الذي ورد ذكره في حديثه عن حروف الجر التي تأتي حروفا تارة، وأسماء تارة،وأفعالا تارة أخرى قال: ((من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الاسمية والفعلية والحرفية،فمن ذلك (على)،تقول: (علا زيد على الفرس من على يمينه)،فعلا الأولى فعل ماضٍ وفاعله زيد، وعلى الثانية حرف جر و الثالثة اسم بمعنى: الجهة، ولهذا دخلت عليها (من)،أي: من جهة يمينه. . . ومنه (في)،نحو قول النبي ﷺ: (حتى اللقمة تجعلها في في امراتك)[٣]، فـ: في الأولى حرف جر، والثانية اسم،وفي حديث غرق فرعون في البحر: (إن جبريل عليه السلام كان يأخذ من حال البحر ويدسه في في فرعون)[٤] وتقول: في يا هند بالوعد، أي: أوفي، وقد جمع بعضهم ذلك في بيتين فقال:

غدت من عليه قد علا قدر خالد على قدر عمروٍ للسماحة في الورى

---

(١) هذه قطعة من بيت لجرير، ينظر: ديوانه، اعتناء وشرح ــ حمدو طماس،ط٢،بيروت،٢٠٠٥م، ص: ٣٥١ والرواية فيه:

فأيهات أيهات العقيق ومن به وأيهات وصل بالعقيق تواصله

(٢) ص ٦٤.

(٣) ينظر: صحيح البخاري، ٢٨٦/٣.

(٤) ينظر: مسند أحمد، ١/ ٢٤٥.

وقل قد سمعت اللفظ من في محمد وفي موعدي ياهند لو كان في الكرى[١]))[٢]

وأحيانا يعمد العاتكي إلى ذكر الشاهد ليعلم الطالب أن ما ذكره من شاذ في القاعدة النحوية لا يعدو ضرورة شعرية لا يجوز اعتمادها في اختيار الكلام من ذلك ما ذكره في حديثه على تنوين المنادى المبني على الضم، أي إعراب المنادى إذا كان علما مفردا، أو نكرة مقصودة إعراب المضاف أو الشبيه بالمضاف،قال: ((تنبيه: إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبني على الضم، جاز له رفعه ونصبه، فمن شواهد الرفع قول الشاعر[٣]:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطر السلام

ومطر اسم رجل قاله العيني، ومن شواهد النصب قول الآخر[٤]:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي))[٥]

وقال بعد ذلك: ((تنبيه: لا يباشر حرف النداء ما فيه (ال) إلا في موضعين، الأول اسم الله الأعظم، نحو: يا الله. . . . والثاني: ما سمي به من الجمل المبدوءة بـ: (ال)، يا المنطلق زيد، وقد يجمع بينهما في ضرورة الشعر، كقوله:

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا[٦])) [٧].

---

(١) نسب محقق كتاب: الفضة المضية،ص: ٢٥٩، هذين البيتين لجمال الدين يوسف بن المظفر السرمري (ت ٧٧٦ هـ)،في كتابه: (شرح اللؤلؤة البدرية في علم العربية)، ينظر: الأعلام خير الدين الزركلي،ط٣،بيروت، ١٩٧٩،٩/٣٣١.

(٢) ص: ٢٥٩.

(٣) الأحوص الأنصاري،شعره،جمع وتحقيق ــ عادل سليمان جمال، القاهرة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م،ص: ١٨٩.

(٤) مهلهل،كما في: (الجمل في النحو) للزجاجي (ت٣٣٩هـ)،ط٤،بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص: ١٥٥.

(٥) ص: ١٥٨.

(٦) مجهول النسبة، ينظر: خزانة الأدب،٢/٢٩٤.

(٧) ص: ١٥٩.

فكثرة هذه الشواهد ووفرتها في الكتاب تعكس ثقافة المؤلف أولا وتعطي انطباعا على مقدرته من الإفادة من هذا الخزين المعرفي وتجنيده لخدمة طلابه، فمن المعلوم أن المعلم إذا أراد أن يفهم طلبته مسألة علمية يقدمها مشحونة بوافر من الأمثلة والشواهد، وعلم مثل علم النحو وباعتراف الجميع بصعوبة مسلكه بحاجة إلى مزيد من هذه الشواهد والأمثلة ليتحقق بها دراسة النحو دراسة نظرية ودراسة عملية تطبيقية .

ثانياً :

الإجماع: ويراد به الاتفاق، أي: اجتماع النحويين البصريين والكوفيين وغيرهم على صحة قاعدة ما، "وهذا الإجماع حجة إذا استند إلى النصوص الصحيحة الثابتة أو المقيس عليها، فإن لم يكن مستندا إلى شيء من ذلك فلا حجة فيه "[١].

أما العاتكي فقد احتفل كتابه بهذا الأصل في مواضع عدة، وهو إما أن يستعمل هذا المصطلح أعني: (الإجماع) استعمالا صريحا، كما في حديثه على تقسيم الفعل إلى ماض وحاضر ومستقبل، قال: ((وهذا التقسيم مجمع عليه؛ لأن الفعل هو ما دل على الحدث والزمان، والزمان منحصر في هذه الثلاثة الأقسام)) [٢]،ويستعمل في مواضع أخرى عبارات دالة وموحية على مصطلح الإجماع مثل: (اتفاق النحاة، و عند أهل العلم في العربية، والمحققون، و الجمهور، و هذا قول الأكثرين. . .) [٣]،فهذا الاعتداد بالإجماع لا يقل أهمية في استنباط القاعدة النحوية، أو الاستدلال به على صحة قاعدة نحوية، عن الأصول الأخرى،والاعتداد بهذا الأصل ينسجم مع المنحى التعليمي الذي نريد منه أن يكون نحواً قائما على ما اتفق عليه الجمهور لا خلاف فيه؛ " لأنه أصل لا يطلب الجدل والمحاجاة لإقناع المتعلم "[٤] .

(١) الخصائص ــ ابن جني، تحقيق ــ محمد علي النجار، بغداد،١٩٩٠م، ١/١٩٠.

(٢) ص: ٣٤.

(٣) ينظر: ص: ٩١، و ١١٧، و ١٢٨، و ١٥٩.

(٤) الدرس النحوي، ص: ٣٠.

ثالثا ـ القياس:

يعد القياس من الأدلة المعتبرة بل هو عمدة النحو الذي لا يتحقق إلا به، ومن أنكره فقد أنكر النحو، وقد صرح بذلك الكسائي (ت ١٨٩ هـ) بقوله:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع [١]

وقد وجدنا العاتكي يعتد بهذا الأصل اعتدادا كبيرا، والمنحى التعليمي رأيناه واضحا جليا في أقيسته المتنوعة المقبولة كقياس مسموع على مسموع الذي طغى على كل أقيسته الأخرى من نحو قوله على مواضع وجوب فتح همزة (أن) فقال في الموضع الثامن منها: ((أن تقع معطوفة على شيء مما ذكر،نحو قوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾[٢]وقس على هذا باقي الأمثلة، والله الموفق))[٣]،ومن قياس لفظ على لفظ آخر ما ذكره في حديثه على الفعل الجامد والمتصرف، قال: ((فالمتصرف هو ما يأتي منه ماضٍ ومضارع وأمر،كما مثل المصنف بقوله: (ضرب يضرب اضرب) ويأتي منه اسم فاعل كـ: (ضارب)،واسم مفعول كـ: (مضروب)، ومصدر وهو أصل لما تقدمه عند الاكثرين؛ لأنه يستعمل مع ما ذكر نحو: زيد ضرب ضرباً،ويضرب ضربا،و أنت فاضرب ضربا، وهو ضارب ضربا،و مضروب ضربا. . . وقس على هذا (قام وقعد وركع وسجد) وما أشبه ذلك))[٤]، ولم يقس المؤلف على القليل النادر أو الشاذ بل كان يقيس على الكثير الشائع مصرحا بذلك في اكثر من موضع[٥] من ذلك ما ذكره في حديثه على إضافة (حيث) إلى المفرد، قال: ((لكنه عند أهل العلم بالعربية نادر لا يقاس عليه، خلافا للكسائي))[٦]، وفضلا عن ذلك فقد وصف عددا من الأبيات الشعرية التي تمثل بها أو استشهد بها

(١) ينظر: معجم الأدباء ــ ياقوت الحموي، بيروت، د. ت،١٣/١٩١،والدرس النحوي،ص: ٣٧
(٢) سورة الحج ــ ٦.
(٣) ص: ١٢٠.
(٤) ص: ٣٦٩.
(٥) ينظر: ص: ٢٤١، و٢٥٧.
(٦) ص: ١١٧.

والتي لا تتفق مع القاعدة العامة المطردة بالشاذة أو الضرورة من ذلك ما ذكره في قوله: ((قد تقدم أن (كلا وكلتا) مما لازم الإضافة من الأسماء، ولا يضافان إلا إلى معرفة مثنى لفظا ومعنى، نحو: جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وكلاهما وكلتاهما. . . . ولا يضافان إلى مثنى بتفريق وعطف، فلا يقال: كلا زيد وعمرو فعلا، وأما قول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي عَضُداً في النائبات وإلمام الملماتِ[١]

فمن نوادر الضرورات، والله اعلم))[٢].

فعزوف المؤلف عن القياس على القليل النادر، ووصفه ما خرج عن القاعدة المطردة من الأشعار بالضرورة جاء منسجما تماما مع المنهج التعليمي الذي " قوامه القياس الذي يتبعه المتعلم في إنشاء الكلام الفصيح، فإذا ما اخذ النحاة بالقليل والشاذ والغريب وقاسوا عليها كثرت القواعد النحوية، فضلا عن اضطرابها، وبذلك يرهق المبتدىء بها "[٣].

رابعاً ـ استصحاب الحال:

وهو: " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل "[٤] كإعراب الأسماء، وبناء الأفعال، وهو من الأدلة المعتبرة عند النحويين[٥] ولكنه من اضعف الأدلة عندهم، ولا يلجؤون إليه إلا عندما لا يجدون دليلا غيره[٦]، وقد وجدنا العاتكي قد لجأ إلى هذا الدليل في عدد من المواضع، ومن ذلك ما ذكره في

(١) يلا نسبة في شرح ألفية ابن مالك ــ بدر الدين بن مالك، تحقيق ــ عبد الحميد سيد محمد عبد الحميد،بيروت، د. ت،ص: ٣٩٦،ومغني اللبيب ــ ابن هشام الأنصاري، تحقيق ــ د. مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله، وراجعه ــ سعيد الأفغاني،ط٥،بيروت، ١٩٧٩م، ص: ٢٦٩.

(٢) ص: ٣٠٢ــ ٣٠٣.

(٣) الدرس النحوي،ص: ٤٤.

(٤) لمع الأدلة،ص: ٨٨.

(٥) ينظر: م. ن،ص: ١٤١.

(٦) ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ــ عبد الرحمن السيد، مصر، ١٩٨٦م، ص: ٢٥٤.

حديثه على العلامات الإعرابية فقال: ((الإعراب بالحركات هو الأصل، ولهذا بدأ به [المصنف]، والإعراب بالحروف فرع على الحركات ونيابة عنها))[١]، ومن ذلك أيضا ما قاله في موضوع الأسماء الستة: ((انتقل الشيخ ــ رحمه الله تعالى ــ إلى إعراب ما تنوب فيه الحروف عن الحركات، فبدأ بهذه الأسماء؛ لأنها مفردة، والإفراد في الأسماء هو الأصل، والتثنية والجمع فرع عليه))[٢] وهذه الأصالة التي أشار إليها المؤلف تندرج تحت ما يسمى بـ: " أصل الكلمة " ومن ذلك أيضا ما ذكره في حديثه على الأحرف المشبهة بالفعل قال: ((تنبيه: (إن) المكسورة الهمزة هي الأصل، والمفتوحة الهمزة فرع عليها، فتكسر الهمزة من (إن) إذا وقعت في موضع الجملة، وتفتح إذا وقعت في موضع المفرد))[٣] أما ما يسمى بـ: (أصل القاعدة) فيمكن ان نلمحه في قوله على الفعل المتعدي: ((وقسم المتعدي إلى قسمين: إلى ما ينصب مفعولين ليس هما في الأصل مبتدأ وخبر، ومثَّله بـ: (كسى عمرو زيداً جبةً)، ومثله: أعطيت زيداً درهماً، وسألت الله العفوَ والعافيةَ، وما أشبه ذلك، وما ينصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر ومثَّله بقوله:

(ظننت زيدا قائما)، وأصلهما: زيدٌ قائمٌ، ويقاس على (ظنَّ) أخواتها))[٤]، ومن ذلك أيضا ما ذكره في حديثه على الأحرف المشبهة بالفعل، قال: ((تنبيه: هذه الحروف إنما تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر لكونها فرعا في العمل على الأفعال، لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا،نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً** ﴾[٥]، ﴿**إِنَّ فِيهَا لُوطًا**﴾[٦]، ﴿**إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا**﴾[٧].))[٨] أما الاعتداد بـ: " أصل الجملة " فيمكن أن نتلمسه في حديثه على صاحب الحال فقد ذهب إلى أن

(١) ص: ٣٩.
(٢) ص: ٤٣.
(٣) ص: ١١٤.
(٤) ص: ٣٤٩.
(٥) سورة النحل ـــ ٤٤.
(٦) سورة العنكبوت ــ ٣٢.
(٧) سورة المزمل ــ ١٢.
(٨) ص: ١١٤.

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة وقد يأتي نكرة لكن بمسوغ من أربعة وهي: إما أن يتقدم عليه الحال، أو أن يتخصص بوصف أو بإضافة، أو أن يتقدمه نفي أو شبه النفي وهو النهي أو الاستفهام، ثم قال: ((والأصل في الحال أن تكون نكرة كما مر تمثيله، فإن جاءت معرفة أولت بنكرة،نحو: اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أي: منفردا في الألوهية، وكذلك اجلس وحدك، أي: منفردا. . .))[١]،وكان العاتكي مشيرا دائما إلى ما خرج عن الأصل وهو ما اصطلح عليه النحويون بـ: (الشاذ)،من ذلك ما ذكره في حديثه على الإضافة فقال: ((تنبيه: الأصل في الإضافة أن تكون جائزة لا لازمة، وقد خرج عن الأصل من الأسماء ظرفان، أحدهما: ما تمتنع إضافته كأسماء الإشارة والمضمرات والموصولات وأسماء الشرط، الثاني ما يلزم الإضافة وهو منقسم إلى: ما يلزم الإضافة إلى مفرد،وإلى ما يلزم الإضافة إلى جملة. . .))[٢].

وحاصل ما تقدم أن الاستدلال بالأصل لا يقل أهمية عن الاستدلال بالسماع والإجماع والقياس؛ لأن ما خالف الأصل يعد شاذا والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا ما ينفع الطالب أن يتعلمه، أي أن يتعلم المطرد في الحروف وفي الكلمات وفي الجمل وفي القاعدة، وبذلك يستطيع أن ينشيء كلامه على ما ثبت واستقر من قواعد النحو واللغة بعيدا عن التأويلات التي قد تخرج الكلام عن إطاره الموضوع له.

٢–مصادر الدرس:

من المألوف أن تتنوع مصادر العاتكي في كتابه، ولاسيما انه من علماء القرن التاسع الهجري، وكان أخذه من المصادر بطرائق متنوعة، فأحيانا يكون الأخذ منها بالنص مقرونا بالإشارة إلى مؤلف بعينه أو كتاب بعينه ، وأحيانا يكون الأخذ منها بتصرف منسوباً إلى صاحبه تارة وغير منسوب تارة أخرى، وأحيانا ينقل من غير إشارة مكتفيا بعبارة (قيل)، وقبل الشروع بتحليل مصادر العاتكي نوجزها في هذين الثبتين: أولهما نخصصه للأعلام، والثاني للكتب.

---

(١) ص: ١٩٣ــ١٩٥.

(٢) ص: ٢٦٩.

الأعلام:

العلم	عدد مرات ذكره	العلم	عدد مرات ذكره	العلم	عدد مرات ذكره
ابن الأثير	واحدة	الخطابي	واحدة	الكسائي	ثلاث
الأخفش	خمس	الخليل	اثنتان	ابن كيسان	واحدة
الأزهري	واحدة	السيد ركن الدين	واحدة	ابن مالك	خمس
البخاري	خمس	الزمخشري	واحدة	المبرد	أربع
بدر الدين بن مالك	ثلاث عشرة	أبو زيد النحوي	اثنتان	المرادي	ثلاث
البغوي	واحدة	زين الدين بن رجب	واحدة	مسلم بن الحجاج	اثنتان
أبو البقاء العكبري	واحدة	سيبويه	عشر	أبو المظفر	واحدة
أبو بكر الأنباري	واحدة	ابن الصلاح	واحدة	معمر بن المثنى	واحدة
ابن جني	واحدة	أبو علي الفارسي	أربع	ابن هشام	ثمان
الجوهري	خمس	الفراء	ست	يونس بن حبيب	واحدة
ابن خروف	واحدة	ابن القيم	اثنتان		

الكتب:

عنوان الكتاب	عدد مرات ذكره	عنوان الكتاب	عدد مرات ذكره
ارتشاف الضرب	ثلاث	شرح الكافية الشافية	اثنتان
الاستغناء بالقرآن	اثنتان	صحيح البخاري	اثنتان
الإيضاح في الوقف والابتداء	واحدة	علوم الحديث	واحدة
التذكرة لأبي علي الفارسي	واحدة	العنقود	واحدة
التوضيح [أوضح المسالك]	واحدة	مغني اللبيب	واحدة
شذور الذهب	واحدة	المقرب	واحدة
شرح الألفية للمرادي	واحدة	النهاية	واحدة
شرح شذور الذهب	واحدة		

فمن هذين الثبتين يمكننا أن نشير إلى منهج المؤلف في تعامله مع المصادر التي نقل منها، فكان أكثر نقله من بدر الدين بن مالك(ت ٦٨٦هـ)الذي نقل منه في ثلاثة عشر موضعا[١]من غير الإشارة إلى أي كتاب من كتبه، ونقل عن سيبويه في عشرة مواضع[٢] من دون الإشارة الى كتابه أيضا، وأخال أن السبب في عدم ذكر المصدرين اللذين نقل منهما لهذين العالمين متأت من شهرة (شرح الألفية) للأول و(الكتاب) للثاني، كما نقل عن ابن هشام(ت ٧٦١هـ) في ثمانية مواضع[٣]، أشار في أربعة منها إلى أسماء الكتب التي نقل منها وهي: (شذور الذهب، وشرح شذور

(١) ينظر: ص: ٢٢٠، و٢٤٧، و٢٦٨، و٣٢٨، و٣٣٦، و٣٦٣، و٣٧٤، و٣٨٠، و٣٨٩، و٤٢٩، و٤٣٩، و٤٦٩، و٤٧٦.

(٢) ينظر: ص: ١٢٣، و٢٤٢، و٣٠٠، و٣٠١، و٣٣١، و٣٣٩، و٣٧٤، و٣٨٩، و٣٩٥، و٤٢٣.

(٣) ينظر: ص: ١٢، و١١٦، و١١٧، و١٢٠، و٣٨١، و٣٨٢، و٤٥٩، و٤٧٣.

الذهب،و مغني اللبيب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)وجاء ذكره للكتاب الأخير مختصرا بعنوان (التوضيح)، ونقل عن الفراء(ت٢٠٧ هـ) في ستة مواضع[١]، وعن الأخفش في خمسة مواضع[٢](ت ٢١٥هـ) وعن الجوهري(ت ٣٩٣هـ) في خمسة مواضع[٣] أيضاً من غير إشارة إلى أسماء كتبهم، كما نقل عن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في خمسة مواضع[٤] مشيرا في موضعين منها إلى كتابه: (شرح الكافية الشافية)، وكان ابن زيد قد استشهد بطائفة كبيرة من الأحاديث النبوية لكنه لم يشر في أي منها إلى المصدر الذي نقل منه الحديث أو إلى مؤلفه إلا في إشاراته الخمس[٥] الى البخاري(ت ٢٥٦ هـ) مصرحا في موضعين اثنين[٦]بكتابه (الصحيح).

هكذا كان تعامل المؤلف مع الأعلام البواقي، مصرحاً باسم العلم من غير ذكر اسم كتابه، أو مصرحا باسم العلم مقرونا باسم كتابه الذي نقل منه، وعلى العكس من ذلك فقد وجدناه مكتفيا بذكر اسم الكتاب فقط عازفا عن ذكر اسم صاحبه، أو مكتفيا بذكر كلمة (صاحب)، وكان قد فعل هذا مرتين، مرة مع كتاب (المقرب) لابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩ هـ) الذي نقل منه في موضع واحد[٧]، والأخرى مع كتاب (العنقود في نظم العقود في النحو) الذي ذكره مختصراً بعنوان (العنقود) فقط، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين الموصلي (ت٧٣٥ هـ) وكان قد نقل منه في موضع واحد فقط أيضاً[٨].

وجدير بالذكر أن المؤلف نقل عن علماء آخرين لكن النقل منهم لم يكن مباشرا بل بالتوسط إلى بعض الكتب بالمنقول منها من كتب أخرى، كما فعل في نقله عن الخليل

(١) ينظر: ص: ١٢٣، و١٥٧، و٢٨١، و٢٩٣، و٤٣٧، و٤٧٠.
(٢) ينظر: ص: ٢٧٤، و٣٠٠، و٣٠١، و٣٤٣، و٤٧٧.
(٣) ينظر: ٣٠٩، و٣١٣، و٣٦٩، و٤٢٦، و٤٩٠.
(٤) ينظر: ص: ٢٧٤، و٢٨١، و٣٧٣، و ٤٣٧، و٤٧٣، و٤٧٦.
(٥) ينظر: ص: ٦٦، و٣٣٢، و٣٣٦، و٣٧٢ و٤٦٠.
(٦) ينظر: ص: ٣٣٦، و٣٧٢.
(٧) ص: ٤٧٨.
(٨) ص: ٤٨٦.

بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) بوساطة أبي بكر الانباري (ت ٣٢٨ هـ) في كتابه: (إيضاح الوقف والابتداء)[١]، ونقل عن ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) وعن ابن خروف (ت ٦٠٦ هـ) بوساطة المرادي (ت ٧٤٩ هـ) في كتابه: (شرح ألفية ابن مالك)[٢].

وبالإمكان أن يقال عن جملة نقوله إنه كان يتردد فيها بين التصريح باسم صاحب النقل وعدمه في موضع من دون موضع، وهذا التصرف نجده كثيراً في الكتب التعليمية؛ لأنه ليس من المعقول أن يُرجع المؤلف ـ وهو يشرح كتابا نحويا ـ كل معلومة أو كل رأي إلى صاحبه إلا عند الضرورة، لأنه لو فعل هذا لخرج بالكتاب عن منحاه التعليمي الذي يميل إلى التيسير والتسهيل.

٣- سمات أسلوبية في عرض القواعد:

تحلى كتاب (الفضة المضية) بطائفة من السمات التي برزت فيها الصفة التعليمية منها:

أولاً ـ التعريفات: قدم العاتكي تعريفا لكل عنوان نحوي، وهذه التعريفات مهمة جدا فبها يستطيع الطالب أن يكوِّنَ في ذهنه تصوراً أوليا عن حقيقة الموضوع المزمع دراسته من ثم يتيسر عليه فهمه، فضلا عن تسهيل الأمر على الطالب، فعندما يجد الطالب تعريفا ما مقدما له بأكمل وجه يسهل له أمر الرجوع إلى كتب التعريفات لمعرفة حقيقة العنوان أو الموضوع، من ذلك تعريفه للعَلَمِ: ((والعَلَمُ: هو الاسم الموضوع على ذات لتعرف به من بين أمثالها، وتتميز به من بين نظرائها كـ: (زيد وعمرو وبكر وخالد) في المذكر،وكـ: (هند ودعد وزينب وعائشة و فاطمة وخديجة) في المؤنث وما أشبه ذلك))[٣] ومن ذلك أيضا قوله في الفاعل: ((والفاعل هو ما صدر عنه حدث،نحو: قام زيد،وقعد عمرو،وانطلق بشر،واستخرج خالد،أو قام به الحدث نحو: ظرف زيد، وحسن عمرو، و حقه الرفع))[٤] ومن الملاحظ على تعريفاته التي

(١) ص: ٤٨٣.
(٢) ص: ٣٧٤،و ٤٧٦.
(٣) ص: ١٨.
(٤) ص: ٦٤.

قدمها أنَّ أغلبها جاءت بعيدة عن تعريفات المناطقة القائمة على أساس الجنس والفصل، فإذا قدم تعريفا منطقيا للنحويين فإنه يقوم بشرحه وبيان ما دخل في هذا الحد وما خرج عنه من ذلك ما ذكره في حد المثنى، قال: ((تنبيه: حد المثنى، هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه، فدخل بقولهم:

(الدال على اثنين) شفع؛ لأنه اسم دال على اثنين، وقولهم: (بزيادة في آخره) خرج (شفع) ودخل: اثنان واثنتان، و(صالحا للتجريد) خرج اثنان واثنتان فإنه لا يصلح للتجريد، فلا يقال: اثن ولا اثنة، ودخل الأبوان والقمران، و(عطف مثله عليه) خرج الأبوان والقمران فإنه صالح للتجريد،ولكن لا يعطف عليه، بل يقال: أبٌ و أمٌّ وقمر وشمس، فهذا يسمى تغليباً غلب فيه المذكر على المؤنث. . . واستكمل الشروط: الزيدان والعمران فإنه لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه، نحو زيد وزيد، وعمرو وعمرو))[1].

ثانياً ـ الوضوح والدقة: كان وضوح العبارة ودقتها في كتاب العاتكي يمثلان سمة بارزة من أول كلامه إلى آخره، وخلو الكتاب من الغموض والإبهام يجب أن يكون سمت كل كتاب تعليمي، فلا فائدة من كلام لفه غموض أو عُبِّرَ عنه بعبارات فيها أحاج والغاز يحتار طالب العلم في فهمها وفك رموزها وحل طلاسمها ، أو من كلام عُبِّرَ عنه بعبارات المنطقيين التي تثقل على الطالب المبتدىء، وتلزمه بدراسة مصطلحاتهم ومن ثم تضيع الفائدة المرجوة التي يتوق الطالب الوصول إلى أهدافها السامية التي تمكنه من إنشاء الكلام السليم الخالي من الأخطاء النحوية، أما الكتاب الذي ندرسه في هذا البحث فيمكننا القول فيه إنه كان معلما من الطراز الأول، امتازت عباراته بالوضوح والدقة وخلوها من التعقيد اللفظي والتصنع الذي يخرج الكلام من هدفه التعليمي إلى الكلام الفني البديع أحيانا، واضرب لهذا الوضوح في قوله مثالا واحدا هو في بدء كلامه على أقسام الكلام العربي، وبعد ذكر تقسيم العلماء له قال: ((وهذه القسمة مجمع عليها عند العلماء بهذا الفن لا تزيد ولا تنقص، وذلك أن الكلمة إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي اسم نحو: (زيد، وعمرو، وبكر، وخالد) وإن

(١) ص: ٤٧ ــ ٤٨.

دلت على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة فهي فعل نحو: (قام أمس، ويقوم غدا، وقم الآن) وكذلك: (كبَّر،وقرأ، و ركع، وسجد، و ويكبِّر،و يقرأ،ويركع،ويسجد،وكبِّر،واركع،واقرأ، واسجد) وإن دلت الكلمة على معنى في غيرها فهي حرف،نحو (هل،و في،و لم) ويجتمع الاسم والفعل والحرف في نحو قولك: (زيد جلس في الدار) فـ: زيد: اسم،و جلس: فعل،و في: حرف؛ لأنها دلت على معنى في غيرها وهي: الدار،والله اعلم))[١]، ومن أمثلة دقة المؤلف استدراكاته على المصنف أبي حيان الأندلسي،من ذلك استدراكه عليه في ذكر علامات الأسماء قال: ((تنبيه: لم يذكر المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ شيئا من علامات الأسماء والأفعال، وها أنا أذكر ما تيسر من ذلك))[٢] ثم يستعرض المؤلف ذكر هذه العلامات مما لا حاجة بنا في هذا المقام إلى سردها والمكوث عندها لطولها، ومنهجنا في البحث يعتمد على الاختصار، ومن استدراكاته على المصنف أيضا ما ذكره (أفعل التفضيل) الذي أغفله المصنف قال: ((ولم يذكر المصنف أفعل التفضيل في مختصره هذا، فأحببت أن أُلحقه بفعلي التعجب؛ لأنه لا يصاغ إلا مما يصاغ منه فعلا التعجب. . .))[٣].

ثالثاً ـ الإيجاز والإطناب: كان الإيجاز في كتاب: (الفضة المضية) سمة بارزة، فهو ليس من كتب المطولات ولا من كتب المختصرات، فقد اتخذ المؤلف فيه سبيلا وسطا، وتظهر هذه الوسطية في كل كتابه،حتى في عرضه لآراء النحويين التي ذكرها مجملة غير مفصلة،كما في حديثه عن معاني حرف الجر (من)، فبعد ذكره لثلاثة معان من معانيه وهي: التبعيض وبيان الجنس و ابتداء الغاية المكانية والزمانية، قال: ((والرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه،وهي الزائدة،ولها ثلاثة شروط: أن يسبقها نهي أو نفي أو استفهام بـ: (هل)، وأن يكون مجرورها نكرة،وأن يكون إما فاعلا، نحو قوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ**﴾[٤]، أي ما يأتيهم ذكرٌ، أو مفعولا نحو

---

(١) ص: ٦.

(٢) ص: ٦ــ٧.

(٣) ص: ٣٨٨.

(٤) سورة الأنبياء ـــ ٢.

قوله تعالى: ﴿**هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ**﴾(١)، أي: أحداً، أو مبتدأً نحو قوله تعالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ**﴾(٢)، أي: هل خالق غيرُ الله، وذهب الأخفش(٣) ــ رحمه الله ــ إلى جواز زيادتها في الإيجاب، وروي ذلك أيضا عن الكسائي، ومما استشهد به ابن مالك في شرح كافيته(٤) لذلك قول الشاعر(٥):

وكنت أرى كالموت من بين ساعةٍ فكيف ببينٍ كان موعده الحشر

قال: أراد: وكنت أرى بين ساعة كالموت،فزاد (من). . .))(٦).

ولا أرى أنَّ المؤلف في عرضه هذا قد أطنب أو استرسل، بل هو من ضرورات التأليف النحوي، فليس من التعليم في شيء إيجاز القاعدة، ولا التوسع في عرضها، وهذا ما أشار إليه ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) حين عاب على المؤلفين بتصنيف المختصرات، وعد ذلك فساداً في التعليم وإخلالاً في التحصيل فقال: " فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات إذا تم على سداده ولم تعقبه آفة فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل في الموضوعات البسيطة المطولة))(٧)، ولكننا نجد المؤلف يميل أحياناً إلى شيء من الاسترسال في الكلام الذي يمكن إيجازه واختصاره، من ذلك ما ذكره في حديثه على بناء فعل الأمر،فبعد أن تحدث على علامات بناء فعل الأمر الثلاثي الصحيح والمعتل،قال: ((هذا حكم الصحيح والمعتل من الثلاثي، وكذا حكم ما زاد عليه من الصحيح والمعتل، نحو:أكرِمْ، أكرمي، اكرما، اكرموا،اكرمْن، هاجِرْ،هاجري، هاجرا، هاجروا، هاجرْن، ومن المعتل: اعطِ، اعطي، اعطيا، اعطوا،

(١) سورة مريم ــ ٩٨.
(٢) سورة فاطر ـــ ٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن،تحقيق ــ د. فائز فارس،ط٣، الكويت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م،ص: ١٠٥.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، تحقيق ــ د. عبد المنعم أحمد هريدي،دمشق، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢م، ص: ٢٧٩٨.
(٥) سلمة الجعفي كما في (شرح ديوان الحماسة) ــ المرزوقي،تحقيق ــ عبد السلام محمد هارون،و أحمد أمين، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م،ص: ١٠٨١.
(٦) ص: ٢٧٤.
(٧) مقدمة ابن خلدون، مصر، د. ت، ص: ٥٣٣.

اعطيْن، اسق، اسقي، اسقيا، اسقوا، اسقين، ومن الخماسي الصحيح: انطلق، انطلقي، انطلقا، انطلقوا، انطلقن، ومن المعتل: اصطفِ، اصطفي،اصطفيا، اصطفوا، اصطفين، ومن السداسي الصحيح: استخرج،استخرجي، اسْتخرجا، استخرجوا، استخرجن، ومن المعتل: اسْتسقِ، استسقي استسقيا، استسقوا، استسقين))[1]، فهذه التوسعة في ذكر أمثلة بناء فعل الأمر من الثلاثي والرباعي والخماسي الصحيح والمعتل ما جاءت إلا لترسخ تلك الأحوال في ذهن الطالب، وليتمرس عليها ليستطيع بعد ذلك القياس على مثيلاتها مستقبلا.

رابعاً ـ التنبيهات: وهي أشبه بـ: (الملحظ أو الملاحظ) التي نستعملها اليوم في حديثنا أو كتاباتنا والتي نرمي بها إثارة انتباه الآخرين إلى ما سيقال أو سيكتب، وهذه التنبيهات الواردة عند العاتكي كثيرة، وأحياناً يذكر أكثر من تنبيه في الصفحة الواحدة على وفق مقتضى الحاجة إليها، ومن أشهر أغراض التنبيهات التي قدمها المؤلف، استدراكاته، كاستدراكه على المصنف،كما في قوله على علامات الأسماء والأفعال: ((تنبيه: لم يذكر المصنف ــ رحمه الله تعالى ــ شيئا من علامات الأسماء والأفعال، وها انا أذكر ما تيسر من ذلك. . .))[2]،وقد يستعملها في نهاية كلامه على موضوع ما، وكأن ما سيذكره في التنبيه استدراكا على كلامه السابق، من ذلك ما ذكره بعد حديثه على المعرف بالألف واللام وأنواع (ال) في العربية، قال: ((تنبيه: وقد تأتي (ال) زائدة لازمة نحو (اللات، والعزى، والآن، والتي، والذي) وفروعهما، وقد تأتي للمح النقل إذا اتصلت بالأعلام المنقولة المتقدم ذكرها، وتحذف (ال) في النداء نحو: يا رحمان يا رحيم، إلا من اسم الله تعالى فإنها لا تحذف، نحو: يا الله، وكذلك تحذف في الإضافة، نحو غلام زيد وابنه وامرأته متفقون. والله اعلم))[3]، واستعملها في شرح ما قدمه النحويون من حدود منطقية للموضوعات النحوية من مثل ما قدمناه في تعريفه للمثنى في حديثنا على تعريفاته، وقد يستعمل هذه التنبيهات عندما يذكر قاعدة ثم يرد

(١) ص: ٣٦.
(٢) ص: ٦ ــ ٧.
(٣) ص: ٢٦.

عليه ما يخرج عن أصل هذه القاعدة كما في حديثه على الإضافة، قال: ((تنبيه: الأصل في الإضافة أن تكون جائزة لا لازمة، وقد خرج عن هذا الأصل من الأسماء ظرفان: أحدهما ما تمتنع إضافته كأسماء الإشارة والمضمرات والموصولات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، سوى (أي) والأعلام الباقية على علميتها، الثاني ما يلزم الإضافة وهو منقسم إلى ما يلزم الإضافة إلى مفرد وإلى ما يلزم الإضافة إلى جملة. . . .))[١]، فهذه التنبيهات جاءت متناغمة منسجمة مع المنحى التعليمي الذي سلكه المؤلف، وهذه التنبيهات كما أشرنا إليها في بدء حديثنا عنها أشبه بالملاحظ التي نستعملها اليوم ومما لا غنى عنها.

خامسا ـ المعاني اللغوية والاصطلاحية لعنوانات أبواب كتابه:

ذكر العاتكي المعاني اللغوية والاصطلاحية لعدد من عنوانات الأبواب التي حفل بها كتابه من ذلك ما قاله في مستهل كلامه على(باب الإعراب): ((الباب: هو ما يدخل منه إلى الدار ونحوها المحتوية على المنافع والمرافق، وهو في اصطلاح العلماء ما يدخل منه إلى المسائل المتعلقة بترجمة الباب، والإعراب بكسر الهمزة: هو مصدر أعرب يعرب إعراباً، وهو في اللغة: الإبانة،يقال: أعرب فلان عما في نفسه، أي: أبان، ومنه الحديث: (الثيب تعرب عن نفسها)[٢]،وهو في الاصطلاح أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وقيل: هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف،وهو يرجع إلى المعنى اللغوي؛ لأنه يبين الفاعل من المفعول من المضاف إليه، والله اعلم))[٣].

سادساً ـ اللغات التي تنطق بها بعض الأفعال:

وهذه طريقة تعليمية ناجحة في تعليم الطلبة على الكيفية النطقية الصحيحة لعدد من الأفعال التي يلتبس النطق بها، ولإطلاعهم على لغات العرب فيها، من ذلك ما ذكره

(١) ص: ٨١.
(٢) ينظر: سنن ابن ماجة، تحقيق ــ محمد فؤاد عبد الباقي،القاهرة، د. ت،٦٠٢/١.
(٣) ص: ٣٨.

في الفعل (كرب) قال: ((والأفصح الأشهر في (كرب) فتح الراء،وقد حكي كسرها قاله المرادي وغيره))[١]،وقال في (طفق): ((ويجوز في (طفق) كسر الفاء وهو الأفصح، كما قال تعالى: ﴿**وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ**﴾ [٢]﴿**فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ**﴾ [٣]))[٤].

سابعا ـ التقسيم: لجأ العاتكي إلى التقسيم كثيرا، وكأنه يدرك أن تقسيم مسألة ما أو بيان ماهيتها مقسمة تعين الطالب على الإحاطة بها أولا، وتجعله يدرك صغيرها وكبيرها،فمن ذلك قوله في معمول الصفة المشبهة بالفعل: ((لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، نحو: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة،نحو تمثيل المصنف: مررت بالرجلِ الحسنِ الوَجْهِ، أو على التمييز إن كان نكرة، نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهاً،والجر بالإضافة، نحو: زيدٌ حسنُ الوجهِ، وتكون الإضافة فيها لفظية أفادت التخفيف،ثم إنَّ الصفة في هذه الثلاث حالات إما متلبسة بـ: (أل) كـ: الحسن، أو مجردة منها كـ: حسن،فتصير الحالات ستاً،ولكل حالة للمعمول معها ست حالات؛لأنه إما بـ: (أل) كـ: (الوجه) أو مضاف لما فيه [أل] كـ: (وجه الأب) أو مضاف إلى مجرد كـ: (وجهه) أو مضاف للمضاف للضمير كـ: (وجه أبيه) أو مجرد كـ: (وجه أبٍ)، فتصير الصور ستاً وثلاثين، الممتنع منها أربع وهي أن تكون الصفة بـ (ال) والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها وهو مخفوض كـ: (الحسن وجهه)أو(وجه أبيه) أو(وجه) أو(وجه أبٍ)))[٥].

ثامناً ـ الظاهرة الإعرابية:

اعتنى العاتكي بالظاهرة الإعرابية اعتناء جميلاً، لكن الملاحظ عليه عدم إيغاله في الإعراب، بل يكتفي من الأقوال: بأنَّه مرفوع أو منصوب، أو مجرور، أو مجزوم، من غير بيان علة الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، من ذلك ما جاء في

---

(١) ص: ١٠٣.
(٢) سورة طه ـــ ١٢١.
(٣) سورة ص ـــ ٣٣.
(٤) ص: ١٠٣.
(٥) ص: ١٧٢.

كلامه في باب الاستثناء: ((وإذا قلت: ما جاء من أحد إلا زيدٌ، فلك جرُّ (زيد) على البدل من اللفظ، ورفعه على البدل من المعنى؛ لأنَّ (أحدٍ) مجرور لفظا مرفوع معنى؛ لأنه فاعل جر بـ: (من) الزائدة لتأكيد النفي ولك نصبه على الاستثناء، وكذلك إذا قلت: ما جاءني من أحد غيرُ زيد، جاز في غير الأوجه الثلاثة، والله أعلم))[١]. وقد يتعرض المؤلف للشواهد التي يستشهد بها فيعربها من نحو ما ذكره في قوله: ((وفهم من تقديمه الفعل على باقي النواصب أنه الأصل في العمل، وما بعده فرع عليه، وهو كذلك، ويشهد له قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾ [٢] فنصب (السماوات) و (الظلمات) بالكسرة كما مر بيانه[في جمع المؤنث السالم]، ونصب (الأرض) و(النور) بالفتحة))[٣].

ولم يكن العاتكي أحيانا مكتفيا بذكر وجه إعرابي واحد، بل راح يذكر ما يحتمله المثل أو الشاهد من وجوه إعرابية، من نحو ما ذكره في حديثه على المواضع التي يجب فيها إضمار (أن)، قال: ((وأما قولهم: (لا تأكل السمك وتشربُ اللبن) فجوزوا فيه ثلاثة أوجه، النصب على أن الواو للجمع، أي: لا تجمع بينهما، والجزم على العطف،فيكون النهي عن كل احد منهما، اجتمعا أو افترقا، والرفع على الاستئناف))[٤] وليس ذلك فحسب بل استدرك على هذه الأوجه الثلاثة وجها آخر فقال: ((ويجوز أن تكون (الواو) واو الحال والمبتدأ بعدها مقدر على نحو: قمت وأصك عينه، أي: وأنا أصك، وكذلك تقدر: وأنت تشرب اللبن، والله أعلم))[٥] ، ومن المناسب هنا الإشارة إلى أن المؤلف كان يرجح وجها على آخر من ذلك ما نراه في كلامه على (إذا) غير الفجائية، أي: الظرفية، قال: ((ولا تضاف عند سيبويه إلا إلى الجمل الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ**﴾ [٦]﴿**إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ**

(١) ص: ٢١٧.
(٢) سورة الأنعام ـــ ١.
(٣) ص: ١٤٥.
(٤) ص: ٢٣٨ ـ٢٣٩.
(٥) ص: ٢٣٩.
(٦) سورة الطلاق ـــ ١.

وَالْفَتْحُ﴾[١]، وأما ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[٢]و﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ**﴾[٣]، فالاسم بعد (إذا) مرفوع بفعل مقدر يفسره ما بعده، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إضافة (إذا) إلى الجمل الاسمية، فلا تحتاج إلى تقدير كـ: (إذ)[٤]، والحق معهم لكثرة وروده في القرآن الكريم وغيره))[٥].

تاسعا ـ الخلاف النحوي: كان العاتكي من الميسرين للنحو والمسهلين له، فلم يذكر المسائل الخلافية إلا في مواضع كان ذكرها أفيد من عدم ذكرها، أو لنقل ذكرها في مواضع اقتضاها المنهج العلمي التعليمي، وقد وجدنا للمؤلف طريقتين في عرض هذه المسائل، الأولى تقوم على أساس عرض المسألة الخلافية من غير ترجيح رأي على آخر، من ذلك ما نجده في حديثه على توكيد الضمائر، قال: ((ويؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا، نحو: قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وأكرمته هو، ولا يؤكد المرفوع ولا المجرور بغير ذلك، وأما المنصوب، فإذا قيل: أكرمتك إياك فهو بدل عند البصريين، وتأكيد عند الكوفيين[٦]،وأما الضمائر المنفصلة فإنها تعاد بألفاظها. . .))[٧]. أما الطريقة الثانية فيذكر فيها المسألة الخلافية مرجحا فيها رأياً على آخر، يظهر ذلك في اختياره مذهب الكوفيين القائم على جواز توكيد النكرة المحددة،قال: ((وربما أكدوا بـ: (أكتع وأكتعين) غير مسبوقين بـ: (أجمع وأجمعين) ومنه قول الراجز:

يا ليتني كنتُ صبياً مُرْضَعا تَحْمِلُني الذلفاءُ حولاً أكتعا

---

(١) سورة النصر ـــ ١.

(٢) سورة الانشقاق ـــ ١.

(٣) سورة التكوير ـــ ١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ ابن الانباري، تحقيق ـ محمد محيي الدين عبد الحميد،ط٤،مصر، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ٢/ ٦١٥ ـ ٦١٦.

(٥) ص: ٣٠٠.

(٦) ينظر: الموفي في النحو الكوفي ـ صدر الدين الكنغراوي،تحقيق ـ محمد بهجة البيطار، دمشق، د. ت، ص: ٥٨.

(٧) ص: ٤١٢.

إذا بَكَيْتُ قَبَّلتني أربَعا إذاً ظَلِلْت الدهرَ أبكي أجمعا[١]

وفي هذا الرجز إفراد (أكتع) عن (أجمع)، وإفراد (أجمع) عن (كل)، وفيه دليل على جواز توكيد النكرة المحدودة، وفي ذلك خلاف[٢]، فمنع البصريون توكيد النكرة مطلقا محدودة كانت أو غير محدودة، وأجاز الكوفيون توكيد النكرة المحدودة كما في هذا الرجز، وكقولك: صمت شهرا كله، وغبت حولا كله، واعتكفت يوما أجمع. . .))[٣].

عاشراً ـ العامل النحوي: ترتبط نظرية العامل بظاهرة الإعراب ارتباطا مباشرا، " فهي لا تعدو أن تكون رصدا للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة "[٤]، وهذا يعني أن الإعراب في اللغة العربية يخضع لأحد مؤثرين:

١ــ مؤثر معنوي يكون فيه الإعراب خاضعا للمعنى خضوعا مطلقا،ويشمل عامل الرفع في المبتدأ،والفعل المضارع، ويمكننا أن نلمح هذا الأثر عند العاتكي في قوله: ((فالمبتدأ هو: الاسم الصريح المجرد من العوامل اللفظية. . . نحو: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾[٥]، و ﴿ **محمدٌ رَسُولُ اللهِ** ﴾[٦]، أو الموؤل، نحو: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[٧]، ﴿**وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾[٨]، أي: صيامكم خير لكم، وعفوكم أقرب للتقوى، فـ: (الحمد و محمد) مبتدآن لتجردهما عن العوامل اللفظية. . .))[٩].

---

(١) مجهول النسبة، ينظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص: ١٩٨،وابن عقيل، تحقيق ــ محمد محيي الدين عبد الحميد ن ط٢٠، القاهرة،١٤٠٠هـ/١٩٨٠م،٣/ ٢١٠،وخزانة الأدب، ١٦٨/٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٥١/٢ــ٤٥٦.

(٣) ص: ٤١٠.

(٤) أصول النحو العربي ــ د. مجمد خير حلواني، دمشق،١٩٨١م، ص: ١٣١.

(٥) سورة الفاتحة ـــ ٢.

(٦) سورة الفتح ـــ ٢٩.

(٧) سورة البقرة ــ ١٨٤.

(٨) سورة البقرة ـــ ٢٣٧.

(٩) ص: ٧٦.

٢ــ مؤثر لفظي لا يكون فيه الإعراب خاضعا للمعنى وإنما يكون خاضعا " للعلاقة اللفظية في التركيب "(١)، ونلمح ذلك كثيراً عند المؤلف(٢)من ذلك ما ورد في قوله: ((تنبيه: تخفف (إنَّ) المكسورة فتهمل غالبا لعدم اختصاصها بالأسماء، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾(٣)،وقد تعمل نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**﴾(٤). . . وإذا أهملت لزمتها اللام في خبرها فرقا بين (إن) المخففة وبين (إن) النافية. . . وتخفف (أن) المفتوحة الهمزة فيبقى عملها لبقاء اختصاصها إلا أنها لا تعمل إلا في اسم مقدر غير ملفوظ به، نحو قوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾(٥)التقدير: أنه. . .))(٦).

أحد عشر ـ العلة النحوية: ولع النحويون ببيان العلل النحوية ولعا يطول أحيانا أو يقصر أحيانا أخرى، فقلما نجد كتابا نحويا لم يتعرض إلى بيان ما يرد عليه من قواعد، والكتاب الذي ندرس منحاه التعليمي في هذا البحث لم يخل هو الآخر من هذه العلل، لكن المميز فيه خلوه من العلل الجدلية النظرية التي " تدخل في باب الجدل والنظر عند التقاء النحاة فيما بينهم؛ ليستعلي أحدهم على الآخر ويتفاخر "(٧)،وخلو كتاب ابن زيد من هذه العلل خير دليل على المنهج التعليمي الذي تمسك به المؤلف، لكنه ولع ببيان العلل التي تخدم الطالب كالعلل التعليمية منها علة عدم اقتران أفعال المقاربة (كاد وحرى واخلولق) بـ: (أن) قال: ((لأنَّ (أن) تخلص المضارع إلى الاستقبال، وهذه للمقاربة، فبينهما تضاد، ولم يرد في القرآن الكريم خبر (كاد) إلا مجرداً من(أن) نحو

---

(١) أصول النحو العربي،ص: ١٣٩.

(٢) ينظر: ص: ١٠٦، و ١٢٧، و ١٣٠،و ١٤٥، و ١٧١، و١٧٥، و١٩١، و٢٠٥نو٢٠٧، و ٣٤٤، و٣٥٠، و٣٥٦.

(٣) سورة يس ـــ ٣٢.

(٤) سورة هود ـــــ ١١١.

(٥) سورة المائدة ـــ ٧١.

(٦) ص: ١٢٩ ــ ١٣٠.

(٧) الدرس النحوي، ص: ٤٧.

قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾[١]))[٢]، ومن تلك العلل التعليمية التي احتفل بها كتاب أبي زيد ما ذكره في كلامه على علة إهمال (ما) الحجازية عند بني تميم، قال: ((ومن المرفوعات اسم (ما) التي بمعنى: ليس وقيدها المؤلف بلغة الحجازيين؛ لأن بني تميم يهملونها،فيقولون: ما زيد قائم، وما عمرو قاعد، لاشتراكها في الدخول على الأسماء والأفعال، وما لا يختص لا يعمل)) [٣] ويطلق النحويون على هذه العلة اسم (علة العامل)،وقد وردت هذه العلة في كتابه أكثر من مرة[٤]، ولم لا يعتد بها مادامت تنسجم تمام الانسجام مع المنهج التعليمي، كما وردت علة أخرى عنده وهي العلة التي يطلق عليها النحويون مصطلح (العلة القياسية)، من نحو ما رأيناه في حديثه على دلالة (لو) على التمني، قال: ((من معاني (لو) أن تكون للتمني بمنزلة (ليت) إلا أنها لا تنصب ولا ترفع، نحو قوله تعالى: ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [٥]؛ فلهذا نصب (فنكون) جوابها،كما نصب (فأفوز) في جواب ليت [في قوله تعالى: ﴿**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾ [٦]))[٧]، وفي الكتاب علل أخرى يطول المقام بذكرها جميعاً من ذلك: (علة اللبس وأمن اللبس، و علة التناسب، وعلة الحمل على المعنى، وعلة الأصالة، وعلة الغلبة. . .)[٨] لكن هذه العلل لم تكن بارزة كالعلة التعليمية التي سلفت الإشارة إليها في مستهل كلامنا على العلة النحوية. وجدير بالذكر أنَّ المؤلف نأى أحياناً عن بيان العلة النحوية، مكتفيا بذكر القاعدة النحوية، ولربما كان السبب في ذلك إبعاد الطلبة عن التفكير بالعلل التي قد لا تخدمهم،من نحو ما قاله في

(١) سورة البقرة ـــ ٧١.
(٢) ص: ١٠١.
(٣) ص: ١٠٦.
(٤) ينظر: ص: ١٠٢، و ١٠٦، و ١٢٩، و ١٣٠، و١٧٠. . .
(٥) سورة الشعراء ـــ ١٠٢.
(٦) سورة النساء ـــ ٧٣.
(٧) ص: ٣٤١.
(٨) ينظر: ص: ٤٣، و٦٧،٩٩،و ١٧٠، و ٣٠١.

كلامه على التعليق والإلغاء: ((ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير، ولا في (هب) و (تعلم)، والله اعلم))[١].

وبذالك نكون قد أظهرنا في المباحث الثلاثة في هذه الدراسة الموجزة منحى تعليم النحو لدى العاتكي في كتابه: (الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية) ومن الله التوفيق والسداد.

The Didactic Approach in: Al-FaDa Al-MuDii'a Fi Sharih Al-Shadhra Al-dhahabiya

Asst. Prof. Dr. Nawfal Al-Rawi

Abstract

The present paper reviews the didactic approach that is followed in The book entitled: Al-FaDa Al-MuDii'a Fi Sharih Al-Shadhra Al- (Dhahabiya)Authorad by Abn Zaid Al-'Aatiki (D. ٨٧٠A. H.). We managed to figure out this approach relying on a descriptive study. It Falls into three parts . The first parts deals with the fundamentals of Syntactic lesson reviewing hearsay rules، comparisons، consensually Agreed rules among the linguists…… etc. In this part we have discovered the

(١) ص: ٣٦٢.

way whereby the author dealt his students in away that Services his students easily. the second part tackles the sources of the lesson، that we uncover in this approach depending on two tables: the first table is for the personal names and the second for the books the author used to recite from . Themethod comesvery consistent with the didactic approach followed by the author. The third part is entitled with "stylistic features in explaining grammar" . It highlights the most remarkable features of the didactic authoring of book like: definitions،perspicuity، easiness، shortness، pleonasm، syntactic disagreements……etc.